

Distr.: General
26 July 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٢٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**

التنمية الاجتماعية: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي

للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة

الاستثنائية الرابعة والعشرين

دراسة شاملة عن أثر الأزمات العالمية المتجمعة على التنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٥/٦٤ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين. ويحلل تأثير تجمع أزمي الغذاء والطاقة والأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية الاجتماعية ويوصي باتخاذ تدابير في مجال السياسات تركز على الإنسان والحماية الاجتماعية والنمو المستدام مع القدرة على التعافي.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

** A/65/150.



أولا - مقدمة

١ - خلفت سلسلة الأزمات العالمية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ أثرا عميقا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي كثير من بلدان العالم النامي، تعاني جهود التنمية الوطنية من وطأة أزمة الغذاء والطاقة وتفاقم آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وبوجه خاص، تددت آفاق الحد من الفقر^(١) والجوع وسوء التغذية والبطالة وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي. وفي حين أن ملايين الأشخاص في الاقتصادات المتقدمة فقدوا فرص عمل جيدة ومعاشات تقاعدية ومدخرات حياة ومنازل، تعرض الناس الذين يعيشون في فقر في العالم النامي إلى حالات تدهور غير متناسب في رفاههم رغم أنهم لم يكن لهم ضلع في إحداث الأزمات وهم الأقل قدرة على تحمل تكاليف أي صدمة كبيرة.

٢ - ولأن الأزمة المالية أحدثت اختلالا في بعض أكثر معدلات النمو الاقتصادي اطرادا التي شهدتها البلدان النامية خلال عقود، لن يتسنى لهذه البلدان أن تستعيد ما حققته من إنجازات حتى عندما تنتعش اقتصاداتها في نهاية المطاف. فالفتيات اللاتي أجبرن على ترك الدراسة أو تأخير الالتحاق بالمدرسة لن يعوضن السنوات الضائعة. وسيظل الشباب، الذين دخلوا سوق عمل تتضاءل فرص العمل فيها، عاطلين عن العمل لفترات طويلة من الزمن. والأطفال الذين يعانون من وقف النمو أو سوء التغذية نتيجة لأزمة الغذاء لن يكونوا قادرين على تدارك ما خلفته هذه الظروف من آثار طويلة أجل مدمرة على نموهم الجسدي والعقلي. وكان من الممكن تلافي وفاة آلاف الرضع نتيجة للجوع وسوء التغذية.

ثانيا - الأزمات: الأسباب وضعف البلدان النامية

٣ - تشكل الأزمة المالية وأزمة الغذاء وجهين لعملة واحدة. فللأزميتين على السواء نفس الأصول - وهي أوجه عجز كبيرة في أسواق حرة غير خاضعة للتنظيم. ونتيجة للعولمة والتحرير من القوانين والنظم، كفل الترابط بين النظام العالمي للإمداد بالغذاء والأسواق المالية إمكانية أن يؤدي عدم الاستقرار في أحدهما إلى زعزعة الآخر. غير أن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي على صعيد البلدان لم يكن كافيا. وكانت هناك أيضا أوجه عجز كبيرة في تنظيم الأسواق المالية والإشراف عليها ورصدها. وفي الواقع، لم تمنع الأطر التنظيمية سلوك

(١) حسب تقرير الأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، ما زال من المتوقع أن ينخفض المعدل العام للفقر إلى ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. ويمثل هذا حوالي ٩٢٠ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر - أي نصف العدد المسجل في عام ١٩٩٠. إلا أنه من المرجح أن تستمر آثار الأزمة المالية العالمية: إذ سترتفع معدلات الفقر قليلا في عام ٢٠١٥ وحتى بعده عما كانت ستكون عليه لو نما الاقتصاد العالمي باطراد بالوتيرة التي كان عليها قبل الأزمة.

المضاربات غير المسؤولة والمفرطة في مشتقات الصكوك من جانب المؤسسات المصرفية والاستثمارية الرئيسية. وأسفر الحصول على المال السهل عن تضخم في أسعار الأصول في الولايات المتحدة أدى في نهاية المطاف إلى انتشار كارثة مالية كبيرة في مختلف أرجاء العالم.

٤ - وبالمثل، جاءت أزمة الغذاء والطاقة نتيجة الطابع المجحف الذي لا يمكن تحمله والخطير في إمدادات الغذاء وتوزيعها على الصعيد العالمي الذي تفاقم بسبب المضاربة المفرطة في السلع الزراعية من جانب الشركات المالية الكبرى^(٢). كما أن البلدان النامية أهملت الاستثمار في الزراعة واتجهت نحو السوق العالمية لشراء مواد غذائية رخيصة نتيجة لبرامج التكيف الهيكلي وتحرير التجارة وحدوث انخفاض كبير في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأغراض التنمية الزراعية. وفي الواقع، لم تكن الزيادات الحادة في أسعار الأغذية والطاقة نتيجة لقصور الإنتاج العالمي أو نقص في إمدادات أي محصول من المحاصيل الغذائية الرئيسية، بل على العكس من ذلك، لقد زاد إنتاج الأغذية العالمي في الواقع على مدى العقد الماضي حتى على أساس نصيب الفرد الواحد^(٣).

٥ - وبعد التحرير من القوانين والأنظمة المالية في الولايات المتحدة في الثمانينيات، بدأت المضاربات الكبيرة تؤدي دوراً رئيسياً في أسواق المعاملات الآجلة. وزاد هذا الدور بحدة بعد انهيار سوق الإسكان القائمة على القروض العقارية بسعر المخاطرة في سياق بحث المستثمرين عن أماكن آمنة لوضع استثماراتهم. ويقدر أن تدفق رؤوس الأموال الاستثمارية من صناديق التحوط والمؤسسات الاستثمارية الكبيرة إلى عقود السلع الأساسية الآجلة يبلغ مئات البلايين من الدولارات. وأسفر رهان هؤلاء التجار الجدد على حركة الأسعار عن مضاربة مفرطة في السلع الأساسية. وأدى هذا إلى زيادة في أسعار العقود الآجلة المتعلقة بمحاصيل الأغذية الأساسية الرئيسية، مما أدى إلى تضخم في أسعار الأغذية. وتسرب أيضاً سلوك مماثل قائم على المضاربة إلى العقود الآجلة المتعلقة بالطاقة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط. وتفرض هذه الزيادات مزيداً من الضغوط على أسعار السلع الزراعية عن طريق زيادة تكاليف الإنتاج والنقل. ونتيجة لذلك، أثرت هذه التقلبات في الأسعار على العديد من البلدان الفقيرة التي تعتمد على استيراد الأغذية.

(٢) انظر: Gosh, J. "The unnatural coupling: food and global finance", Journal of Agrarian Change, 10, 72-86 (2010).

(٣) انظر: Anderson, D.M.. "A question of governance: to protect agribusiness profits or the right to food?", Agribusiness Action Initiatives (2009).

٦ - وأدى الدور الذي قام به سلوك المضاربة المفرطة في أسواق المعاملات الآجلة إلى مضاعفة تأثير عوامل أخرى مرتبطة بالعوائق التي تواجه العرض. وتشمل هذه العوائق التحول من السلع الزراعية إلى إنتاج الوقود الأحيائي والديزيل الأحيائي، وتحويل الأراضي الزراعية إلى إنتاج المحاصيل المستخدمة في إنتاج الوقود الأحيائي، وانخفاض مستويات الاستثمار في القطاع الزراعي وفي الهياكل الأساسية الريفية، فضلاً عن آثار الأحداث الجوية القصوى الناجمة عن تغير المناخ مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير.

٧ - ولم يكن أثر ارتفاع أسعار الأغذية والوقود موحداً على صعيد المناطق ودخل المناطق. وكان تأثيرها أكبر كثيراً في أفريقيا وجنوب آسيا لأن هاتين المنطقتين كانتا تواجهان بالفعل مشاكل طويلة الأجل في مجال الزراعة. ففي أفريقيا، كانت الحالة حادة بسبب التخلي عن الالتزامات المتصلة بالأمن الغذائي في العقدين إلى الثلاثة عقود الأخيرة في سياق تحرير اقتصاداتها كجزء من برامج التكيف الهيكلي. وأدى هذا الإهمال إلى تحويل هذه المنطقة من مصدر صاف للأغذية إلى مستورد صاف للأغذية. وتعرضت التنمية الزراعية في هذه البلدان لمزيد من الضرر بفعل استمرار الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة التي جعلت المنتجات الزراعية للدول الفقيرة غير قادرة على المنافسة حتى في أسواقها المحلية.

٨ - ومع أن البلدان النامية أدارت اقتصاداتها واحتفظت العديد منها بمستويات عالية من احتياطات القطع الأجنبي ولم تشجع ممارسات الإقراض السيئة، فقد احتاحتها هذه الأزمات. وقد تشكّل الأثر الفعلي المترتب على الأزمات بمدى ضعف كل بلد على حدة أمام الصدمات الخارجية. وواجهت البلدان الأفريقية تدهور معدلات التبادل التجاري، وانخفاض الطلب على الصادرات، وانخفاض تدفق رؤوس الأموال، وانخفاض التحويلات المالية، وانخفاض السياحة^(٤). وكان قد أنشأ بعض هذه البلدان على مر السنين أسواقاً متخصصة مريحة في الاقتصادات المتقدمة لمنتجات مثل الزهور والفواكه والخضروات والمنسوجات. وأدى الانكماش الحاد في الطلب في الأسواق المتقدمة إلى انخفاض حاد في عائدات التصدير لدى تلك البلدان. وتسببت هذه الانتكاسات في خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي للقارة بمقدار النصف من مستوى ٥ في المائة الذي استمر لعقد من الزمن إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩.

٩ - أما فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية، فكانت القناة الرئيسية لانتقال الأثر هي الصدمات التجارية وانخفاض التحويلات المالية، بينما تأثرت آسيا بفعل رؤوس أموال الحافظات المالية

(٤) انظر: OECD, African Development Bank, and Economic Commission for Africa. 2010. African Economic Outlook: Public Resource Mobilization and Aid. OECD: Paris (2010).

والتحويلات المالية والتجارة. ومع ذلك، ظلت آسيا تشهد نموا قويا نتيجة لاستمرار النمو في الصين والهند. ومن جهة أخرى، أوشك النمو في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى على الانهيار. وعموما، كان أداء البلدان التي نوعت اقتصادها أفضل كثيرا من البلدان التي تعتمد على صادرات سلعة أساسية وحيدة أو مصدر محدود لإيرادات القطع الأجنبي، مثل السياحة أو التحويلات المالية.

١٠ - وتسبب تزايد عبء الديون الخارجية والداخلية، وارتفاع تكلفة الاقتراض الدولي، وانخفاض إيرادات الصادرات والإيرادات المحلية في تقليص الحيز المالي المتاح لمعظم البلدان الفقيرة. ولم تستطع هذه البلدان اعتماد سياسات الاقتصاد الكلي المعاكسة للدورات الاقتصادية التي أدت دورا رئيسيا في إنعاش الطلب والحد من فقدان فرص العمل في الاقتصادات المتقدمة والبلدان المتوسطة الدخل. وتسبب الافتقار إلى سبل الوصول إلى المصادر الخارجية لرؤوس الأموال في تعطيل استثمارات حيوية في مشاريع عامة وخاصة الهياكل الأساسية، مما أدى إلى إعاقة النمو المستدام وإيجاد فرص العمل.

١١ - وأثرت الأزمة الاقتصادية أيضا على القدرة على مواصلة تحمل الدين في البلدان النامية. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٣ تريليون دولار من الديون السيادية الخارجية، إضافة إلى ما يزيد على ١ تريليون دولار من الديون الخارجية للقطاع الخاص، بلغت أجل سدادها في عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يقوّض انخفاض النمو قدرة البلدان الفقيرة على خدمة هذه الالتزامات المتصلة بالديون^(٥). وعلى المدى الطويل، سيكون تأخير سداد الديون مكلفا للبلدان الفقيرة. ومن المرجح أن يزيد تأخر العديد منها في تمويل برامج الحد من الفقر.

ثالثا - الاستجابات للأزمات في مجال السياسات

١٢ - استجاب العديد من البلدان المصنعة للأزمة المالية والاقتصادية بتنفيذ سياسات مالية ونقدية توسعية. وصُممت هذه التدابير التحفيزية لمنع انهيار القطاع المالي العالمي الاستدانة، ولتحسين تدفق الائتمانات، وزيادة الطلب وتوفير مجموعة محدودة من شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الضعيفة. وأسفرت هذه الجهود غير المسبوقة عن نتائج طيبة^(٦). فقد أُنعشت النمو، وحسنت تدفق الائتمانات، وحالت دون انهيار النظم المالية. وعززت أيضا

(٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تأثير الأزمة المالية والاقتصادية في قدرة البلدان النامية على تحمل الديون. مذكرة من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

(٦) إعلان مؤتمر قمة تورونتو لمجموعة العشرين، ٢٦-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

الموارد المتاحة للمؤسسات المالية الدولية التي تهدف إلى معالجة آثار الأزمات على البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

١٣ - وللمحد من الآثار الاجتماعية للأزمات داخل حدود معظم البلدان المصنعة، كرسّت هذه البلدان نسبة كبيرة من مواردها التحفيزية لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. فمثلاً، خصصت الولايات المتحدة ٣٩ في المائة من مجموعة حوافزها للحماية الاجتماعية، وخصصت فرنسا ١٦ في المائة، وألمانيا ٢٥ في المائة، وفنلندا ٤٣ في المائة^(٧). ومع أن النمو يعود حالياً، فإن الأثر الاجتماعي للأزمة ما زال ملموساً على صعيد العالم المتقدم. وعلى وجه الخصوص، ما زالت مستويات البطالة مرتفعة جداً، ولا سيما بين الشباب والفئات الاجتماعية الأخرى. كما أن تدفق الائتمانات في الاقتصاد الحقيقي بطيء، وهذا يفسر بطء وتيرة إيجاد فرص عمل. ويهدد النمو أيضاً تفاقم العجز المالي والدين العام، ومن المرجح أن يؤدي إلى تخفيضات كبيرة في المرتبات والمعاشات التقاعدية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

١٤ - واعتمدت البلدان النامية أيضاً، حيثما كان ذلك ممكناً من الناحية المالية، استراتيجيات لتخفيف الأزمة. واستطاعت بعض البلدان اتخاذ هذه التدابير بفضل تحسن الظروف الداخلية التي تولدت من الدروس القاسية المستفادة من الأزمات السابقة. فمثلاً، راكم عدد مهم من البلدان احتياطات العملات الأجنبية أداة للتأمين الذاتي، وهو درس من الدروس المستفادة من الأزمة المالية الآسيوية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨.

١٥ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفر العديد من البلدان برامج للتدريب أثناء العمل للعاطلين عن العمل والعمال المسرحين. واستهدفت تايلند الخريجين الجدد، في حين أن بنغلاديش ركزت على العمال المهاجرين العائدين المسرحين. وقدمت فييت نام القروض إلى أفقر الناس في البلد بأسعار تفضيلية لتشجيع التجارة والإنتاج في المناطق الريفية. ووسعت الصين نطاق برامجها لمكافحة الفقر في حين أطلقت باكستان برنامج بنازير لدعم الدخل الذي يشمل ٦ إلى ٧ ملايين أسرة معيشية فقيرة.

١٦ - وارتفعت أيضاً شعبية خطط ضمان العمل في العديد من البلدان في مواجهة ارتفاع مستويات البطالة. وعادة ما تستهدف هذه البرامج العاطلين عن العمل والنساء. وفي جنوب أفريقيا والهند، مثلاً، جرى تعيين أعداد كبيرة من الناس للعمل في مشاريع الهياكل الأساسية العامة.

(٧) انظر: Zhang, Y., Thelen, N., and Rao, A. "Social protection in fiscal stimulus packages: some evidence" ورقة عمل لمكتب الدراسات الإنمائي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩).

١٧ - وفي أمريكا اللاتينية، كان من شأن وجود برامج للتحويلات النقدية المشروطة وزيادة الإنفاق الاجتماعي على برامج الحماية الاجتماعية أن جعلاً المنطقة أفضل استعداداً للاستجابة للأزمات الحالية وتخفيف بعض آثارها السلبية. ويستفيد اليوم من برامج التحويلات النقدية المشروطة أكثر من ٢٢ مليون أسرة في ١٧ بلداً^(٨). واتخذت الحكومات أيضاً خطوات إضافية لحماية الفقراء والمعوّزين من الركود العالمي. ووسعت الأرجنتين نطاق مدفوعات الرعاية الاجتماعية إلى ٣,٥ ملايين طفل عن طريق البرنامج الشامل لبدل إعالة الطفل.

١٨ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حاول العديد من البلدان تخفيف عبء هذه الأزمات على أفراد المجتمع الأكثر حرماناً وضعفاً عن طريق زيادة الإنفاق على برامج شبكة الأمان الاجتماعي القائمة بالفعل وعلى برامج جديدة. وأدخلت إثيوبيا إعانات متصلة بالقمح لتخفيف أثر التضخم على فقراء المناطق الحضرية والفئات الضعيفة من سكان المناطق الريفية، ووضعت السنغال برنامجاً للتحويلات النقدية للأمهات والأطفال الصغار، في حين عززت ناميبيا وجنوب أفريقيا منح الدعم المقدمة إلى كبار السن والأطفال وزادت أيضاً الإنفاق في مجال الصحة وسكن ذوي الدخل المنخفض. وأنفقت جنوب أفريقيا ٥٦ في المائة من مجموعة حوافزها على الحماية الاجتماعية. وشملت التدخلات في غانا وكينيا ونيجيريا توزيع الأغذية على الفئات الضعيفة، وبرامج التغذية المدرسية، والتحويلات النقدية^(٩). إلا أن القيود المتعلقة بتحمل المزيد من الديون الخارجية أعاققت قدرة البلدان، التي استفادت من الجهود الدولية لتخفيف الدين، على تنفيذ تدابير التحفيز المالي^(١٠).

١٩ - وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شكل دعم أسعار الأغذية الأساسية، وحماية الأجور في بعض القطاعات، وتحسين فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية بعض الاستجابات الأكثر شعبية. واعتمدت أيضاً بلدان مثل تركيا ومصر والسعودية والمغرب

(٨) انظر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. "Social Panorama of Latin America"، ورقة إعلامية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: سنتياغو (٢٠٠٩).

(٩) انظر: Overseas Development Institute.. The global financial crisis and developing countries: Phase 2 synthesis 'Working Paper' 316 (2010).

(١٠) انظر: Arieff, A., Weiss, M.A., and Jones, V.C.. The global economic crisis: impact on sub-Saharan Africa and global policy responses. Congressional Research Service Report for Congress, R40778(2010).

تدابير تحفيزية مالية صممت لإيجاد فرص عمل عن طريق الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية^(١١).

٢٠ - وأنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فرقة العمل المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، التي تتألف من رؤساء الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج، ومؤسسات بریتون وودز، والجهات المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢١ - وعقدت منظمة الأغذية والزراعة في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ مؤتمراً رفيع المستوى معنيا بالأمن الغذائي العالمي. ودعا المؤتمر المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية، ولا سيما البلدان المتضررة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية. كذلك عُقد مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي في روما في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ واعتمد برامج عمل لتحقيق الأمن الغذائي.

٢٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، أطلق مؤتمر قمة مجموعة الثمانية مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي، وأعلن عن التبرع بمبلغ ٢٠ بليون دولار على مدى ثلاث سنوات لدعم وضع تدابير شاملة وبقية البلدان ومنسقة للاستجابة لانعدام الأمن الغذائي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أنشأ البنك الدولي آلية تمويل متعددة الأطراف لإتاحة توجيه وتقديم تمويل إضافي إلى كيانات عامة وخاصة لدعم الخطط الاستراتيجية الوطنية والإقليمية المتصلة بالزراعة والأمن الغذائي في البلدان الفقيرة.

رابعاً - الآثار الاجتماعية

٢٣ - على الرغم من الافتقار إلى بيانات آنية عن رفاه الأسر المعيشية يعوق الجهود الرامية إلى تتبع وتقييم كامل أثر الأزمات العالمية مجتمعة على التنمية الاجتماعية، هناك توافق آراء واسع النطاق على أن هذه الأزمات تقوض إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ألف - الفقر

٢٤ - سجلت البلدان النامية في مجموعها انخفاضاً ملحوظاً في الفقر قبل الأزمات. وانخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم من ١,٩ بليون شخص في

(١١) انظر: Jones, N., Harper, C., Pantuliano, S., Pavanello, S., Kyunghoon, K., Mitra, S. and Chalcraft, K..

Impact of the economic crisis and food and fuel price volatility on children and women in the MENA region. Overseas Development Institute, Working Paper 31 (2009).

عام ١٩٨١ إلى ١,٤ بليون شخص في عام ٢٠٠٥. إلا أن الركود العالمي أدى إلى تعطيل جهود القضاء على الفقر في بعض أجزاء العالم النامي وإلى تقويضها في بعض الحالات.

٢٥ - ويتوقف إلى حد كبير أثر الأزمة الاقتصادية على الفقر على صعيد البلدان على الكيفية التي يتأثر بها النمو بالتغيرات في التدفقات المالية الخاصة والتجارة وأسعار الصرف والتحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية والخدمات. وفي معظم الحالات، يرتبط حدوث انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بزيادة في الفقر. ويقدر أن انخفاضاً بنقطة مئوية واحدة في متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية يؤدي إلى زيادة في عدد الفقراء بنسبة ٢ في المائة^(١٢).

٢٦ - وأدى الانخفاض الحاد في نمو الناتج المحلي الإجمالي في المناطق النامية إلى إيقاع أعداد كبيرة من الناس في الفقر أو إبقائهم رهينة للفقر. وربما يظل بعض أولئك الذين وقعوا في براثن الفقر نتيجة لاختفاء فرص العمل في قطاعات معينة رهينة للفقر حتى في حالة عودة النمو من جديد. وحسب تقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ظل ما بين ٤٧ مليون و ٨٤ مليون شخص في فقر أو وأصبحوا فقراء في عام ٢٠٠٩ في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية زيادة على ما كان سيحدث لو أن مسارات النمو السابقة للأزمة استمرت. ويشير البنك الدولي إلى أن عدد الأشخاص الذين سيقعون في براثن الفقر بفعل الانهيار الاقتصادي سيبلغ ٦٤ مليون شخص بحلول نهاية عام ٢٠١٥. ويزعم البنك أيضاً أن معدلات الفقر في العالم ستستمر في الانخفاض رغم الأزمة، إذ ستبلغ ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، ولا ١٤,١ في المائة كما كان متوقعاً في غياب الأزمة^(١٣). وتأتي هذه الزيادات إضافة إلى الـ ١٣٠ إلى ١٥٥ مليون شخص الذين أصبحوا فقراء نتيجة لأزمة الغذاء والطاقة.

٢٧ - ويرجع بعض أسباب الارتفاع الحاد في عدد الفقراء إلى ضخامة عدد الأشخاص الذين يعيشون قريباً جداً من خط الفقر وما زالوا معرضين بإفراط للصدمات الخارجية. لقد كان للصدمة المفاجئة المتصلة بالدخل، الناجمة عن فقدان فرص العمل وانخفاض الدخل في سوق العمل أن أدت بسهولة إلى إيقاع هؤلاء الأفراد الضعفاء في براثن الفقر. وتركت الارتفاعات الحادة في أسعار الأغذية أيضاً آثاراً مماثلة على القوة الشرائية لدى الفقراء

(١٢) انظر: International Monetary Fund (IMF). 2009. The implications of the global financial crisis for low-income countries (IMF) (Washington, D.C. 2009):

(١٣) انظر: World Bank and International Monetary Fund. Global Monitoring Report 2010: The MDGs after the Crisis. The World Bank: (Washington, D.C., 2010)

والضعفاء، ولم يؤد ذلك إلى إيقاع المزيد من الناس في الفقر فحسب، بل أدى أيضا إلى زيادة حدة الفقر. وتعرض لمخاطر كبيرة بشكل خاص فقراء المناطق الحضرية والأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض التي يعيلها أحد الوالدين لوحده، والأطفال والطاعنون في السن. والافتقار إلى الحماية الاجتماعية الشاملة في البلدان النامية يعني ضمنا أيضا أنه من المرجح أن يستمر عدد السكان الضعفاء في النمو في سياق استمرار ضعف جهود الإنعاش. وفي بعض البلدان، تستهدف برامج شبكة الأمان القائمة من يعيشون في فقر مزمن عموما وهي لم تصمم لاستيعاب أعداد كبيرة من الناس الذين انضموا فجأة إلى صفوف الفقراء العاملين أو الذين فقدوا عملهم.

٢٨ - وتسببت الأزمة الاقتصادية أيضا في انخفاض دخل وأصول الأفراد والأسر المعيشية. وبصفة عامة، يميل عدم المساواة إلى الانخفاض في أعقاب أزمة من الأزمات المالية عندما ينخفض متوسط أجور الأكثر أجرا بأكثر من متوسط الانخفاض في الأجور^(١٤). إلا أن الركود الحالي أثر على دخل وثروة الأسر المعيشية ذات الدخل المتوسط والمنخفض فضلا عن تأثيره من خلال ضعف النشاط الاقتصادي، والتغيرات النسبية في الأسعار وتدابير التقشف المالي التي تستهدف خفض الإنفاق في مجالي التعليم والصحة^(١٥).

٢٩ - وخلصت دراسة تقييم الفقر وآثار الأزمة المالية العالمية الحالية حسب توزيعها في بنغلاديش والمكسيك والفلبين إلى أنه رغم زيادة عدد الفقراء بأكثر من مليون بسبب الأزمة، كان أثرها على توزيع الدخل كبيرا نسبيا في الجزء المتعلق بالدخل المتوسط من توزيع الدخل. ففي المكسيك والفلبين نُقل ١٥ إلى ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية في فئتي الدخل العشرية الرابعة والسابعة إلى فئة دخل عشرية أدنى بسبب فقدان دخلها. وفي بنغلادش، نقل أيضا ١٠ في المائة من الأسر المعيشية في هذه المجموعة إلى فئة دخل أدنى. وفي المكسيك، عانى أفقر الناس الذين يشكلون ٢٠ في المائة من خسارة في الدخل تبلغ حوالي ٨ في المائة^(١٦). ولذلك، يرجح أن يؤدي حدوث انخفاض كبير في دخل الأسر المعيشية في الفئات ذات الدخل الأدنى إلى جعل مزيد من الناس أشد فقرا.

(١٤) انظر: Dhéret, C. and Zuleeg, F., "Impact of the economic crisis: greater income equality but less well-being?" European Policy Centre, Policy Brief (May, 2010).

(١٥) انظر: Baldacci, E., de Mello L. and Inchauste G., "Financial crises, poverty, and income distribution", Finance and Development, 39 (2002).

(١٦) انظر: Habib, B., Narayan, A., Olivieri, S., and Sanchez-Paramo, C., "The impact of the financial crisis on poverty and income distribution: insights from simulations in selected countries". (2010). <http://www.voxeu.org/index.php?q=node/4905>.

باء - الجوع والأمن الغذائي

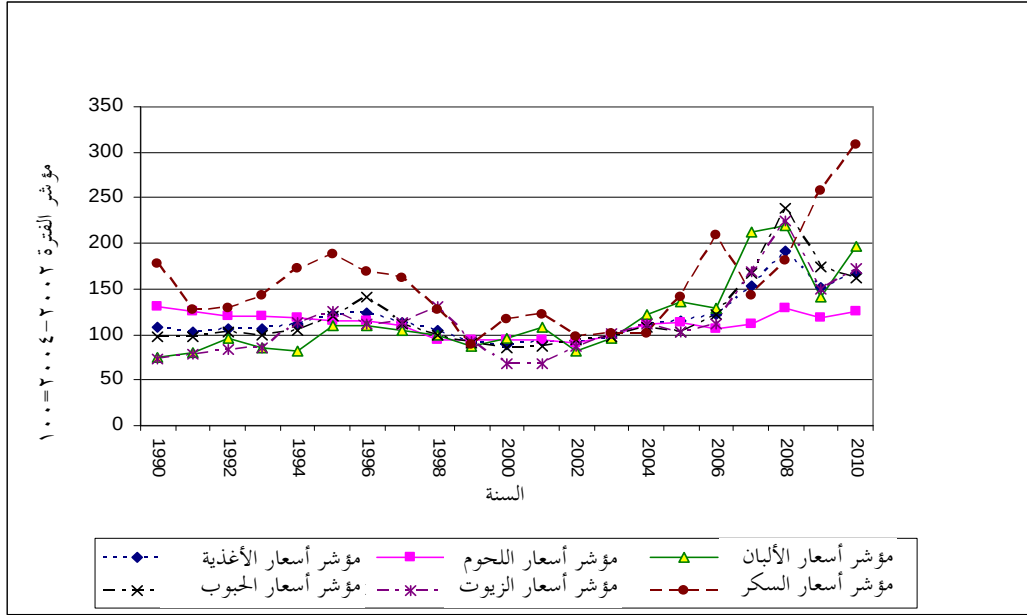
٣٠ - ما زال عدد الجوع في العالم في ارتفاع منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، حيث بلغ في عام ٢٠٠٩، مستوى جديد غير مسبوق قدره ١,٠٢ بليون شخص على الصعيد العالمي. ويعاني بليوناً شخصاً آخرين من نقص المغذيات الدقيقة. وكان الجوع أكثر حدة في آسيا والمحيط الهادئ حيث يعيش ٦٤٢ مليون شخص من سكان العالم الذين يعانون من نقص التغذية. وإضافة إلى عدد يقدر بنحو ٢٦٥ مليون جائع، توجد في أفريقيا جنوب الصحراء أكبر نسبة من حيث انتشار سوء التغذية مقارنة بحجم سكانها^(١٧). وارتفع عدد الجوع أيضاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ١٣,٥ في المائة ونسبة ١٢,٨ في المائة، على التوالي. وتضرر الأطفال أيضاً بشدة من ذلك: فقد كان ١٢٩ مليون طفل ناقصي الوزن وعانى ١٩٥ مليون طفل آخرين لا يتجاوز سنهم خمس سنوات من تأخر النمو.

٣١ - ولا يرجع ازدياد عدد الجوع في العالم اليوم إلى وجود نقص كبير في المواد الغذائية. فهناك ما يكفي من الغذاء في العالم. ومع ذلك، تعرض العديد من الفقراء والأسر المعيشية الضعيفة لصدمة في الأسعار في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ التي كانت مؤشراً على نهاية عصر الأغذية الرخيصة. وابتداءً من عام ٢٠٠٦، زادت الأسعار الدولية للسلع الزراعية الأساسية زيادة حادة لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ ما يقرب من ٣٠ سنة خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨. ثم انخفضت حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لكنها ظلت عند مستويات أعلى مما كانت عليه من قبل (انظر الشكل ١).

(١٧) منظمة الأغذية والزراعة، أصبح عدد ضحايا الجوع أكثر منه في أي وقت مضى، الفاو (روما ٢٠٠٩).

الشكل ١

مؤشرات أسعار الأغذية السنوية بحسب منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٢-٢٠٠٤=١٠٠)



المصدر: http://www.fao.org/fileadmin/templates/worldfood/Reports_and_docs/Food_price_indices_data.xls

٣٢ - وظلت أسعار المواد الغذائية على المستوى القطري متقلبة بسبب استمرار وجود أسواق غير كاملة، والطلب على الوقود الحيوي، والقيود المتعلقة بالعديد من جوانب العرض مثل ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية، ونقص القروض وانخفاض إنتاجية التربة. كما تأثر سعر سلة المواد الغذائية الأساسية من التقلبات التي شهدتها أسعار الصرف. وفي البلدان التي ارتفع فيها سعر دولار الولايات المتحدة، زادت أسعار السلع الغذائية نتيجة لارتفاع تكاليف الاستيراد.

٣٣ - ووجدت دراسة شملت عدة أقطار تتبع الثمن الذي دفعه المستهلكون نظير الأغذية أن أسعار المواد الغذائية الأساسية قد زادت في جميع البلدان (انظر الجدول ١). وهذه التقديرات المحلية متطابقة مع التقديرات الوطنية والعالمية لأسعار المواد الغذائية. وتشير هذه الاتجاهات إلى أن المواد الغذائية ستظل اقتصادياً بعيداً عن متناول الفقراء والفئات الضعيفة الأخرى. وقد أجبر ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأسر المعيشية على أكل كميات أقل من اللحوم ومنتجات الألبان والخضروات والأغذية المصنعة والفواكه وأن تعتمد بدلا من ذلك كثيرا على الحبوب والدهون والزيوت. ومع أن هذه المواد الغذائية الأساسية توفر الطاقة،

فإنها غير كافية من حيث البروتينات والمغذيات الدقيقة الأساسية مثل الفيتامينات والمعادن. ولذلك، فإن أزمة الغذاء أدت إلى نقص في نوعية النظم الغذائية، وهو ما أثر سلباً على الفقراء والشباب والعجزة والفئات الضعيفة الأخرى.

الجدول ١

أسعار المواد الغذائية المحلية في بلدان مختارة

بنغلاديش (الأرياف)، (بالنكا)			
شباط/فبراير ٢٠٠٩	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٦	
٢٤/٢٣	٣٦	٢٠/١٨	الأرز (كغ)
١٠٠	١١٢	٨٥/٨٠	العدس الأحمر (كغ)
٤٥	٥٨-٥٠	٤٠-٣٨	وقود الديزل للتر الواحد
إندونيسيا (الأرياف - بالروبيه)			
شباط/فبراير ٢٠٠٩	آب/أغسطس ٢٠٠٨	شباط/فبراير ٢٠٠٨	
٤٢٥٠	٣٧٥٠	٤٠٠٠	الأرز (كغ)
٣٥٠٠٠	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	السّمك الطازج (كبير الحجم)
٨٦٠٠	٨٢٥٠	٥٥٠٠	زيت الطهي (لتر)
٨٥٠٠	٦٢٥٠	٥٠٠٠	السكر (كغ)
إندونيسيا (الحضر)			
٥٠٠٠-٤٠٠٠	٣٥٠٠-٣٠٠٠	٣٠٠٠	الأرز (كغ)
٩٠٠٠-٨٠٠٠	٦٥٠٠	٥٠٠٠	زيت الطهي (لتر)
١٤٠٠٠-١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	١٤٠٠٠	البيض (كغ)
كينيا (الحضر - بالشلنغ الكيني)			
شباط/فبراير ٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
١٤٠	٧٥	٥٠	دقيق الذرة (٢ كغ)
٨٠	٦٠	٦٠	الأرز (١ كغ)
٢	١,٥	١	الماء (٢٠ لتراً)
٣٥	٢٥	٢٠	البارافين (٢٥٠ مل)
٣٠	١٥	١٠	لفاصوليا (٢٥٠ غ)
كينيا (الحضر)			
١٢٠	٧٢	٤٠	دقيق الذرة (٢ كغ)
٣	٢	١	الماء (٢٠ لتراً)

زامبيا (الأرياف - بالكواشا)	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	أيار/مايو ٢٠٠٨	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
وجبة الميلي (٢٥ كلغ)	٥٥ ٦٠٠	٤٤ ٩٠٠	٣٤ ٤٠٠
سمك السردين (كلغ)	٤٥ ٥٠٠	٦٦ ٧٠٠	٥٠ ٠٠٠
الفاصوليا (كلغ)	١١ ٤٠٠	١٢ ٥٠٠	٨ ٣٠٠
زامبيا (الحضر)			
وجبة الميلي (٢٥ كلغ)	٥٣ ٨٠٠	٤٤ ٩٠٠	٣٤ ٤٠٠
الخضار (كلغ)	٧ ٥٠٠	٣ ٥٠٠	٣ ٢٠٠
لحم البقر (قطع مختلطة/كلغ)	١٧ ٤٠٠	١٧ ٩٠٠	١٦ ٦٠٠
جامايكا (الحضر - بالدولار الجامايكي)			
	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	
الأرز (كيس كبير)	٨٠٠	٣٠٠	—
الخبز	١٨٠	٨٠	—
سمك الأسقمري	٦٠	٤٠	—
الكرنب	٨٠	٣٥	—

المصدر: معهد الدراسات الإنمائية، ٢٠٠٩. "حسابات الأزمة: تجارب الفقراء مع الطعام والوقود والأزمات المالية في خمسة بلدان. تقرير عن دراسة رائدة أجريت في إندونيسيا وبنغلاديش وجامايكا وزامبيا وكينيا"، معهد الدراسات الإنمائية (٢٠٠٩).

٣٤ - وبينما دفعت أزمة الغذاء والطاقة بفقراء المناطق الحضرية والريفية إلى مزيد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، اندلعت احتجاجات عامة ضخمة في أكثر من ثلاثين بلداً^(١٨). وزاد أيضاً عدد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المعونة الغذائية الطارئة، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من العجز الغذائي. ولاستعادة الاستقرار، قام العديد من الحكومات بتدخلات قصيرة الأجل على مستوى السياسات العامة شملت إدخال تعديلات على سياسات الوقود الحيوي لتخفيف الضغط على الإمدادات الغذائية، حيث طُرحت مخزونات الحبوب التي تحتفظ بها الحكومات في الأسواق المحلية، وخُفضت أو ألغيت التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات، وأزيلت حواجز التصدير المفروضة. وبدأ الاتحاد الروسي وأوكرانيا وعدة بلدان من آسيا الوسطى العمل على فرض ضوابط على

(١٨) منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، "ارتفاع أسعار المواد الغذائية: تأثيرها وتوصيات لاتخاذ إجراءات بشأنها. ورقة أعدتها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي من أجل اجتماع المجلس التنسيقي للرؤساء التنفيذيين المعقود في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

أسعار التجزئة للمنتجات الغذائية الأساسية مثل الخبز واللبن والبيض وزيت الطهي. واستهدفت التدخلات الأخرى في مجال السياسات العامة بصفة مباشرة أشد أفراد المجتمع ضعفاً. فقد دفعت شيلي مكافأة نقدية لمرة واحدة لأفقر السكان الذين يشكلون ٤٠ في المائة، وزادت الهند دعمها للمواد الغذائية، وزادت جنوب أفريقيا ما تنفقه على برنامج المساعدة الغذائية المتكاملة، ونفذت ناميبيا برنامجاً لتوزيع المواد الغذائية موجهاً للأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة.

٣٥ - وعلى الرغم من اتخاذ هذه التدابير على مستوى السياسات العامة، فإن عدداً يقدر بنحو ٧٥ مليون شخص أصبحوا يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم نتيجة لأزمة الغذاء. وأضافت الأزمة المالية والاقتصادية ١٠٠ مليون شخص آخر إلى أعداد الذين يعانون نقص التغذية^(١٩). وقد زادت أزمتا الاقتصاد والغذاء في عدد الجياع في العالم إلى ما يفوق بليون شخص في عام ٢٠٠٩.

٣٦ - ومع أن الكثير من الاهتمام العالمي انصب على ما تركته أزمة الغذاء والطاقة من أثر في البلدان النامية، فقد عانت الفئات الفقيرة والضعيفة في البلدان الأكثر نمواً أيضاً. فقد أدى انخفاض ما تنفقه الأسر المعيشية المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل على المواد الغذائية إلى إجبار الأطفال والكبار على الأكل مرات أقل وأكل قدر أقل تنوعاً من الأطعمة الغنية بالمغذيات^(٢٠). ويُعزى الارتفاع الأخير في سوء التغذية الخفيف المزمن بين الفئات الاجتماعية الفقيرة وغيرها في البلدان ذات الدخل المرتفع، بدرجة كبيرة، إلى انخفاض في دخول الأسر المعيشية نتيجة للركود الاقتصادي العالمي. وعلى وجه الخصوص، يجد الأشخاص الذين لا يزالون عاطلين عن العمل أو الذين استنفدوا مدخراتهم أنفسهم بشكل متزايد مضطرين للاعتماد على المصارف الغذائية المحلية. وبالنسبة لكثير من هؤلاء الفقراء الجدد، فهذه هي المرة الأولى في حياتهم التي يضطرون فيها إلى الاعتماد على المساعدة العامة. وأفادت وزارة الزراعة في الولايات المتحدة بأن ٤٩,١ مليون شخص كانوا، في عام ٢٠٠٨، يعيشون في أسر معيشية تعاني من انعدام الأمن الغذائي مقارنة بما مجموعه ٣٦,٢ مليون أسرة في عام ٢٠٠٧.

(١٩) منظمة الأغذية والزراعة، المؤتمر الإقليمي السابع والعشرون لأوروبا الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة. (أيار/مايو ٢٠١٠).

(٢٠) Nord, M., "Food Spending Declined and Food Insecurity Increased for Middle-Income and Low-Income Households from 2000 to 2007"، النشرة الإخبارية الاقتصادية رقم ٦١، وزارة الزراعة بالولايات المتحدة، (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٩).

جيم - العمالة

٣٧ - أدى التراجع الاقتصادي العميق في فترة ما بعد الحرب إلى حدوث خسائر هامة في الوظائف سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية. فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل حداً أقصى قدره ٢١٢ مليون شخص في بداية عام ٢٠١٠ (الشكل ٢). وحتى قبل بداية الركود العالمي، كان الكثير من البلدان يعاني من ظاهرة "النمو غير المنشئ للعمالة". وعلى الرغم من أن موجة البطالة المتصاعدة بدأت تنحسر في بعض الاقتصادات الكبرى، فإن مستويات البطالة عموماً لا تزال مرتفعة، إذ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في معظم الاقتصادات لم يُترجم بعد إلى زيادة هامة في عدد الوظائف.

٣٨ - وهناك أيضاً أعداد كبيرة من العمال العاطلين عن العمل الذين توقفوا مؤقتاً عن البحث عن عمل أو الذين يعملون بدوام جزئي. وفي البلدان النامية، اضطرت نسبة كبيرة من القوى العاملة إلى اللجوء إلى العمالة غير المستقرة في القطاع غير الرسمي لأنهم لا يستطيعون البقاء بدون عمل. وهكذا، وعلى الرغم من أن الانتعاش في الإنتاج قد بدأ في معظم البلدان، فإن توقعات نمو الوظائف متفاوتة في أحسن الأحوال كما يتضح من الاتجاهات المتباينة داخل المناطق والبلدان وفي ما بينها. وتبين التجربة السابقة أن انتعاش الوظائف متأخر عن انتعاش الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بمقدار ٤ إلى ٥ سنوات.

٣٩ - ونتيجة لتدابير التحفيز الاقتصادي الحكومية غير العادية، استقرت معدلات البطالة في منطقة اليورو التي تضم ١٦ بلداً والولايات المتحدة عند قرابة ١٠ في المائة. ومن حيث فقدان الوظائف، أدت الأزمة المالية إلى فقدان ما يقرب من ٨ ملايين وظيفة في الولايات المتحدة وحدها. أما في الاتحاد الأوروبي المؤلف من ٢٧ بلداً، فقد كان نحو ٢٣,١ مليون شخص عاطلين عن العمل^(٢١). ولن يُنشأ العديد من هذه الوظائف من جديد حتى لو تحسّنت أحوال هذه الاقتصادات. ومن المرجح أن تزداد جهود استعادة الوظائف في الاتحاد الأوروبي ضعفاً بفعل أزمة الديون الجارية.

٤٠ - وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، لا تزال معدلات البطالة في ارتفاع. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض، لا تزال فرص العمل للعاطلين عن العمل والعاملين الفقراء قائمة حيث ما فتئت وتيرة إيجاد فرص العمل متخلفة عن وتيرة زيادة عدد الداخلين الجدد إلى سوق

(٢١) المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، "بلغ معدل البطالة في منطقة اليورو نسبة ١٠,٠ في المائة، ونسبة ٩,٦ في المائة في الاتحاد الأوروبي المؤلف من ٢٧ بلداً"، أيار/مايو، النشرة الإخبارية للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، المؤشرات الأوروبية، ٢٠١٠/٩٧ - ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠.

العمل. منذ عام ٢٠٠٨، زاد حجم الطبقة العاملة الفقيرة بمقدار ١٠٠ مليون شخص^(٢٢). واستمرت معدلات البطالة بين الشباب أيضا في زيادة لتصل إلى نسبة ٢٤,٧ في المائة في إسبانيا ونسبة ١٨,٥ في أيرلندا في عام ٢٠٠٩^(٢٣).

٤١ - وتعزى الزيادة الحادة في العمالة غير المستقرة إلى تأثير الأزمة العالمية على كل من القطاعين النظامي وغير النظامي في البلدان النامية. فقد تضرر العديد من الشركات الصغيرة في الاقتصاد غير الرسمي التي توظف أعدادا كبيرة من النساء والأطفال من جراء انخفاض الطلب وهبوط الأسعار والتقلبات في أسعار الصرف. ونتيجة لذلك، فقدت أعداد كبيرة من العمال غير الرسميين أيضا وظائفهم. وشهد البعض الآخر غير الرسمي كيف تحولت عقود عملهم من عقود عمل رسمية إلى عقود غير رسمية. ففي إندونيسيا على سبيل المثال، تتراوح تقديرات عدد العاملين في مجال الملابس المتزلية الذين فقدوا وظائفهم نتيجة للأزمة ما بين ٦٥ ٢٠٠ شخص و ٢٠٠ ٠٠٠ شخص^(٢٤).

٤٢ - وسجلت دراسة شملت عمال القطاع غير النظامي في المناطق الحضرية في كل من جنوب أفريقيا وملاوي وكينيا وبيرو وتايلند وإندونيسيا وباكستان والهند وكولومبيا وشيلي انخفاضات كبيرة في عدد العاملين من منازلهم الذين يتعاقد معهم المنتجون والموردون المرتبطون بمختلف سلاسل التوريد العالمية^(٢٥). وشهد عمال غير نظاميون آخرون مثل الباعة المتجولين وجامعي النفايات انخفاضات حادة في الطلب المحلي والدولي وأسعار البيع. وأفاد ٨٥ في المائة من جامعي النفايات و ٦٢ في المائة من الباعة المتجولين بحدوث انخفاض في حجم التجارة/العمل بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٩. وخلافا للعمال العاطلين عن العمل في البلدان المتقدمة، فإن هؤلاء العمال ليسوا مشمولين بأية خطط للحماية الاجتماعية. لذلك فإن سبل رزقهم غدت أكثر تقلباً ولربما دفعت بهم الأزمة إلى مزيد من الفقر المدقع.

(٢٢) منظمة العمل الدولية، اتجاهات العمالة العالمية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

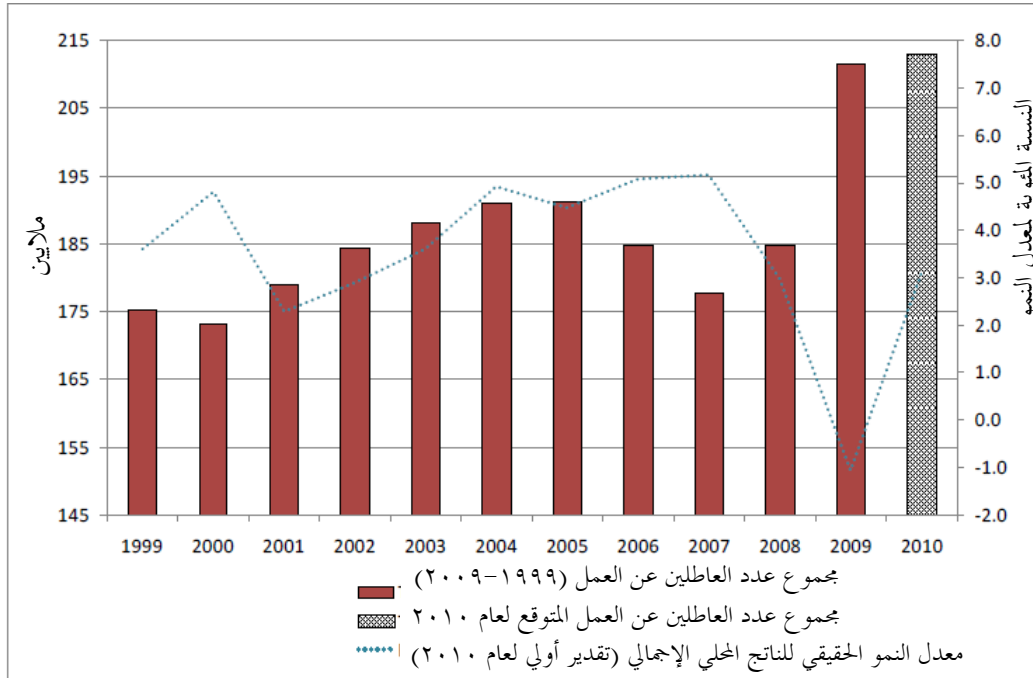
(٢٣) Scarpetta, S., Sonnet, A. and Manfredi, T., "Rising youth unemployment during the crisis: how to prevent negative long-term consequences on a generation?", OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 106, OECD (Paris, 2010).

(٢٤) Green, D., King, R., and Miller-Dawkins, M., The global economic crisis and developing countries: impact and response. Working draft for consultation, Oxfam Research Report, Oxfam International (2010).

(٢٥) Horn, Z.E. "No cushion to fall back on: the global economic crisis and informal workers, Inclusive Cities Study". Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing (2009).

الشكل ٢

البطالة في العالم واتجاهات الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٩-٢٠١٠)



ملاحظة: البيانات المتعلقة بعامي ٢٠١٠ و ٢٠٠٩ هي تقديرات أولية.

المصدر: ILO: *Global Employment Trends* (Geneva, Jan. 2010); IMF: *World Economic Outlook* (Washington DC, Oct. 2009).

٤٣ - ونتيجة لهذه الاتجاهات، فإن مستويات العمالة المسجلة قبل وقوع الأزمة قد لا تتحقق من جديد قبل مضي عدة سنوات على استرداد الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية كامل عافيتهما. ووفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي أعده صندوق النقد الدولي، من الممكن أن تستمر البطالة مدة سنة ونصف بعد تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية أيضاً إلى أن استجابات السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية التي تعتمد عليها مجموعة العشرين ستساهم في صون أو إيجاد ٢١ مليون فرصة عمل في بلدان مجموعة العشرين في عام ٢٠١٠^(٢٦). وقد ساهمت هذه السياسات بشكل كبير في الحد من فقدان الوظائف. كما خففت من المعاناة المترتبة عن الركود الاقتصادي من خلال توفير استحقاقات البطالة وتوسيع نطاقها. بيد أن البلدان ذات الدخل المنخفض لم تنفذ سياسات من هذا القبيل بسبب حيزها المالي المقيد.

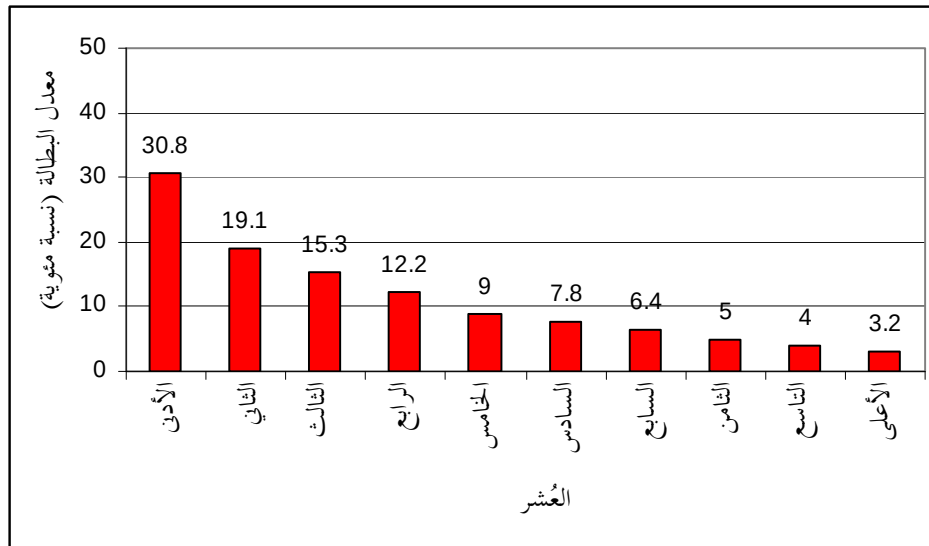
(٢٦) انظر: "Accelerating a job-rich recovery in G20 countries: building on experience"، منظمة العمل الدولية، تقرير مقدم من منظمة العمل الدولية، يتضمن مساهمات فنية من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى اجتماع وزراء العمل والعمالة في بلدان مجموعة العشرين، ٢٠-٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، واشنطن العاصمة.

٤٤ - وفي حين تقدم اتجاهات البطالة في العالم نظرة عامة عن التأثير الاجتماعي للركود الاقتصادي، فإنها لا تعكس بشكل كاف التأثير المتباين للأزمة عبر مختلف الفئات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، في حين بلغ معدل البطالة في الولايات المتحدة ٩,٧ في المائة في أيار/مايو ٢٠١٠، كان هذا المعدل أعلى من ذلك في صفوف السود (١٥,٥ في المائة) وذوي الأصول الأمريكية اللاتينية (١٢,٤ في المائة). وسجلت ارتفاعات أكثر حدة في معدلات البطالة أيضا في صفوف العمال الأصغر سنا والأقل تعليما^(٢٧).

الإطار ١

معدلات البطالة في الولايات المتحدة حسب توزيع دخل الأسرة المعيشية، الفصل الرابع من عام ٢٠٠٩

انخفضت معدلات البطالة في الولايات المتحدة انخفاضاً شديداً نتيجة الزيادات المسجلة في دخل الأسر المعيشية. وكان معدل البطالة في صفوف العمال المصنفين في الخانة السفلى، ونسبتهم ١٠ في المائة، يقارب ٣١ في المائة مقابل ٣,٢ في المائة في صفوف العمال المصنفين في خانة الدخل الأسري الأعلى. وبالتالي، واجه العمال ذوو الدخل المنخفض كساداً حقيقياً في سوق العمل.



المصدر: Sum, A. and Khatiwada, I. "The labor market impacts of the Great Recession of 2007-2009 on workers across income groups", (2010) (<http://www.spotlightonpoverty.org/ExclusiveCommentary.aspx?id=12f13dec-535a-4586-872a-8abf5dc1c80d>).

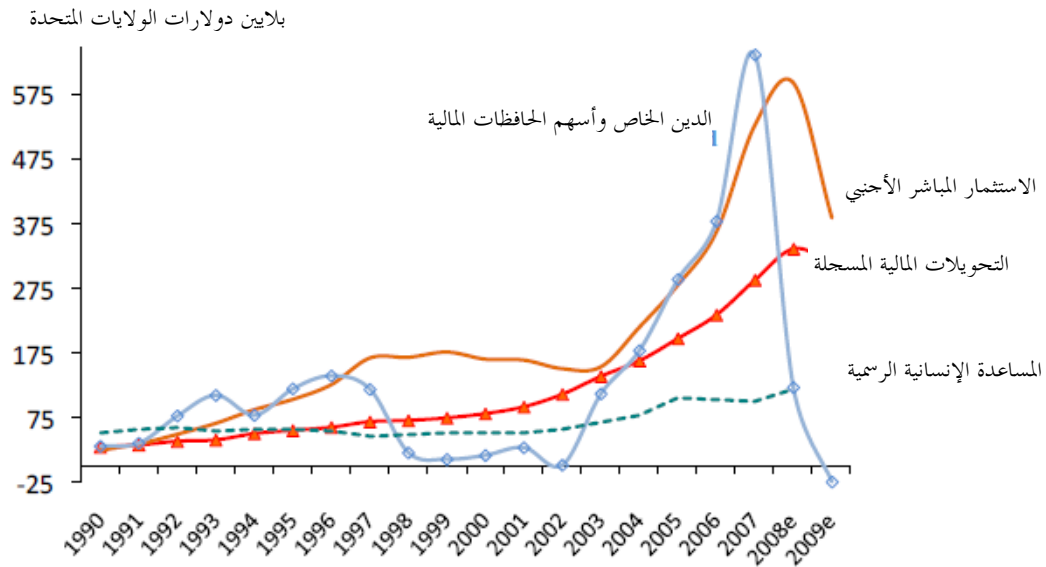
(٢٧) انظر: Elsbey, M., Hobijn, B. and Sahin, A. The labour market in the Great Recession. Prepared for (٢٧) انظر: .Brookings Panel on Economic Activity, 18-19 March 2010.

دال - التحويلات المالية

٤٥ - بلغ مجموع التحويلات المالية ٣٣٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، أي نحو ثلاثة أمثال مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المتدفقة سنوياً إلى البلدان النامية. ونتيجة لذلك، أصبحت تدفقات التحويلات المالية مصدراً هاماً لتعزيز الدخل دعماً للقُدرة الاستهلاكية للأسر، وكذلك لتمويل الاستثمار في العديد من البلدان النامية. وتشكل التحويلات المالية حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان ذات الدخل المنخفض. فقد شكلت التحويلات المالية ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في طاجيكستان، وأكثر من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من جمهورية قيرغيزستان، وليسوتو، وهايتي.

الشكل ٣

أهمية تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية



المصدر: World Bank Migration & Remittances team and Global Development Finance database.

٤٦ - بيد أن المخاوف الأولية من أن يؤدي الركود الاقتصادي العالمي إلى انخفاض شديد في التحويلات المالية لم تتحقق. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن تدفقات التحويلات إلى معظم البلدان تتسم عموماً بالمرونة (انظر الشكل ٣). بيد أن هذه المرونة الظاهرية قد تعزى إلى تقلبات أسعار الصرف. فمع انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، يسجل تقييم التحويلات بالدولار الأمريكي ارتفاعاً بمبلغ معين من عملات البلد المستقبل أو المرسل للتحويلات. ومع ذلك، انخفضت تدفقات التحويلات المسجلة رسمياً إلى البلدان النامية بنحو ٦ في المائة، من

٣٣٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٣١٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٩^(٢٨). بيد أن استئناف نمو الناتج في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة الرئيسية سيؤدي على الأرجح إلى زيادة تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية بنسبة ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٧,١ في المائة في عام ٢٠١١.

٤٧ - ولئن كانت التحويلات المالية تشهد بعض التراجع، فإنها يمكن أن توفر مظلة حماية وشكلا من أشكال التأمين الاجتماعي للأسر المعيشية في البلدان المستفيدة. ومع ذلك، فإن هذا لن يشكل في معظم الحالات بديلا جيدا عن الحماية الاجتماعية المناسبة.

٤٨ - وحديث بالإشارة أن تأثير الركود الاقتصادي العالمي في تدفقات التحويلات المالية يختلف من منطقة إلى أخرى. ففي عام ٢٠٠٩، انخفضت تدفقات التحويلات إلى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ١٢ في المائة، وإلى أوروبا بنسبة ٨ في المائة، وإلى آسيا الوسطى بنسبة ٢١ في المائة نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية. وانخفض تدفق تحويلات العمال من دول مجلس التعاون الخليجي إلى غربي آسيا من ٢٢,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ١٨,٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٩^(٢٩). ومن المتوقع أن يكون لهذا الانخفاض الشديد تأثير سلبي على الجهود المبذولة للحد من الفقر والبطالة في بلدان مثل الأردن ولبنان، حيث تمثل التحويلات حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي^(٣٠). وانخفضت تدفقات التحويلات إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أيضا بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. أما فيما يتصل بجنوب آسيا وشرق آسيا، فقد زاد إجمالي تدفقات التحويلات في عام ٢٠٠٩ وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في فترة ما قبل الأزمة^(٢٨)، في حين تباطأت تدفقات التحويلات إلى البلدان العشرة الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨ نتيجة للهجرة العكسية للعمال من بولندا ورومانيا ودول البلطيق الذين كانوا يعملون في مناطق أخرى من الاتحاد الأوروبي.

(٢٨) انظر: Ratha, Dilip, Sanket Mohapatra, and Ani Silwal, "Outlook for remittance flows 2010-11" Migration and Development Brief 12, Development Prospects Group, World Bank (2010).

(٢٩) انظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: الأثر الاجتماعي والاستجابة في بلدان اللجنة (E/ESCWA/SDD/2009)، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(٣٠) انظر: Arab Labour Organization and International Organization for Migration, Intra-regional Labour Mobility in the Arab World, ALO/IOM, (Cairo, 2010).

هاء - الصحة

٤٩ - بالرغم من أن معظم البلدان لم تضطلع بدراسات استقصائية لتقييم أثر الأزمات الحالية على نواتج السكان والصحة، تشير الأدلة المستقاة من الأزمات السابقة إلى وجود الكثير من الأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد بأن الأزمات المتقاربة التي نشهدها اليوم ستكون لها آثار طويلة الأجل على كل من تقديم خدمات الصحة العامة والنواتج الصحية. وقد أثرت أزمتا الغذاء والطاقة في نواتج الصحة من خلال آثارها على الجوع وسوء التغذية، ولا سيما لدى الرضع والأطفال. وأصبحت النظم الغذائية الرديئة وغير الصحية أكثر انتشارا خلال الأزمة الحالية^(٣١). وفي البلدان النامية، تأثر أيضا فقراء المناطق الحضرية وأولئك الذين تقتصر مشترياتهم على الأغذية في المناطق الريفية تأثرا بالغيا في مجال التغذية. فانتشار مظاهر نقص التغذية على نطاق المجتمع لا يبشر خيرا فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية. وقد ردت بعض الدراسات أن البلدان قد تفقد ما بين ٢ و ٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي نتيجة لأوجه النقص في المغذيات الرئيسية مثل الحديد واليود والزنك^(٣٢). ويعزى ذلك إلى التأثير السلبي لسوء التغذية في البقاء على قيد الحياة والصحة والإمكانات في نماء للأطفال.

٥٠ - وأدت الأزمات العالمية أيضا إلى تعطيل التقدم الذي لم يحرز إلا بشق الأنفس للحد من وفيات الأطفال وتحسين فرص الحصول على الأدوية المنقذة للحياة، وكذلك علاج السل والملاريا وأمراض المناطق المدارية المنسية والوقاية منها. وكشفت بعض الدراسات الحديثة أن معدلات وفيات الأطفال والوفيات النفاسية تشهد تراجعا في البلدان النامية، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة على نطاق العالم من ١٢,٥ مليون طفل في عام ١٩٩٠ إلى ٨,٨ ملايين في عام ٢٠٠٨. وتظهر البيانات الأولية أيضا مؤشرات تدل على إحراز تقدم في خفض معدل وفيات الأمهات^(٣٣). ومع ذلك، فقد كان التقدم بطيئا وغير كاف لبلوغ الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥. والأزمات العالمية كفيلة بإبطاء وتيرة التقدم أكثر من ذلك، إذ تنخفض مستويات التغذية العامة نتيجة انخفاض دخل الأسرة وارتفاع أسعار المواد الغذائية، فضلا عن الانخفاضات في الإنفاق على الصحة العامة.

(٣١) انظر: Lock, K., Stuckler, D., Charlesworth, K., and McKee, M. "Potential causes and health effects of rising global food prices", *British Medical Journal*, 339: 269-272 (2009).

(٣٢) انظر: Alderman, H. "Linkages between poverty reduction strategies and child nutrition: An Asian perspective", *Economic and Political Weekly* 40:4837-4842 (2005).

(٣٣) الأمم المتحدة، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠. الأمم المتحدة (نيويورك، ٢٠١٠).

٥١ - ويقدر البنك الدولي أن يصل عدد الوفيات بين الرضع إلى ٥٥ ٠٠٠ رضيعاً ولدى الأطفال دون سن الخامسة إلى ٢٦٠ ٠٠٠ طفلاً في عام ٢٠١٥ نتيجة للركود الاقتصادي العالمي. وقد يظل ١٠٠ مليون شخص آخر بدون مياه نظيفة، مما يزيد من احتمال الوفاة نتيجة الأمراض المنقولة بالمياه والتي يمكن الوقاية منها. وفي آسيا، يمكن أن تؤدي الأزمة الحالية إلى زيادة معدل الأمهات اللاتي يعانين من فقر الدم بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة، ومعدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة بنسبة تتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة. وقد تزيد معدلات الأطفال الذين يعانون من توقف النمو بنسبة تتراوح بين ٣ و ٧ في المائة ومعدلات الأطفال الذين يعانون من الهزال بنسبة تتراوح بين ٨ و ١٦ في المائة^(٣٤).

٥٢ - وأثرت الأزمة الاقتصادية أيضاً على النواتج الصحية من خلال تأثيرها على المحددات الرئيسية للصحة من قبيل حالة العمل والدخل والمستوى التعليمي والتغذية والمأوى وفرص الوصول إلى المياه النظيفة. وقامت الحكومات الوطنية بخفض ميزانيات الصحة العامة بالقيم الحقيقية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة احتمال أن تكون تدفقات المعونة الموجهة للصحة قد انخفضت. فعلى سبيل المثال، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي من ١٢٢,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ١١٩,٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٩^(٣٥). ويؤثر هذا الانخفاض في برامج تحصين الأطفال وشراء الأدوية الأساسية والتوظيف في مرافق الصحة العامة. وخفض النفقات العامة على الطرق والمستشفيات في المناطق الريفية يعني كذلك أن فقراء هذه المناطق سيواجهون عقبات أكبر في سعيهم للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية.

٥٣ - وأدت الأزمة أيضاً إلى حدوث تقلبات في أسعار العملات. وأصبحت البلدان التي خُفضت قيمة عملاتها تواجه ارتفاعاً في تكاليف استيراد الأدوية المنقذة للحياة. وارتفعت تكاليف الأدوية في أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى بنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة^(٣٥). وتؤثر هذه الزيادات تأثيراً مباشراً على توفير الأدوية المنقذة للحياة للأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل. وارتفعت تكاليف توفير الأدوية الأساسية أيضاً في البلدان المصنعة التي تعاني من ظاهرة شيخوخة السكان.

(٣٤) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، "تأثير الأزمة الاقتصادية على الأطفال في شرق آسيا وحزر المحيط الهادئ"، تقرير المؤتمر، ٦-٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، سنغافورة.

(٣٥) انظر: World Health Organization (WHO), "Impact of financial crisis on health: a truly global solution is needed", WHO Director-General, Dr. Margaret Chan (2009).

٥٤ - وكثيرا ما يدفع تناقص الدخل الأسري بعض الأسر المعيشية إلى تلافي الرعاية الطبية أو تأجيلها. وتتسبب المحن الاقتصادية أحيانا كثيرة في نواتج صحية سلبية من قبيل الاضطرابات النفسية، والاكتئاب، والقلق، وتعاطي المخدرات، والسلوك المعادي للمجتمع. وأظهرت البحوث التي أجريت في الولايات المتحدة أن العمال ذوي المستوى التعليمي المتدني أكثر تعرضا لخطر اعتلال الصحة عند ارتفاع معدلات البطالة أثناء فترات الركود الاقتصادي^(٣٦). وأظهرت نتائج البحوث التي أجريت في بلدان الاتحاد الأوروبي أيضا أن هناك ارتباط بين الزيادات السريعة والواسعة النطاق في معدلات البطالة والزيادات القصيرة الأجل في معدلات الانتحار في صفوف الرجال والنساء ممن هم في سن العمل، وكذلك في معدلات جرائم القتل. وتبين أن هناك صلة بين زيادة بنسبة واحد في المائة في معدل البطالة وارتفاع بنسبة ٠,٧٩ في المائة في حالات الانتحار وجرائم القتل^(٣٧). وفي اليابان^(٣٨) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية^(٣٩)، زادت حالات الانتحار والضغط الذهني خلال الأزمة الحالية.

واو - التعليم

٥٥ - في الفترة التي سبقت وقوع الأزمات الحالية، كانت البلدان النامية قد أحرزت تقدما كبيرا صوب توفير التعليم الابتدائي للجميع. فمنذ عام ١٩٩٩، انخفض عدد الأطفال غير المنتهين بالمدارس بمقدار ٣٣ مليون طفل. وفي عام ٢٠٠٠، اجتاز العديد من البلدان عتبة معدل القيد في المدارس البالغ ٩٠ في المائة^(٤٠). ومع ذلك، لا يزال أكثر من ٧٢ مليون طفل في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية خارج المدارس، بينما تظل معدلات الانقطاع عن المدرسة مصدر قلق كبير في العديد من البلدان. ويعزى استمرار هذه النواتج التعليمية السلبية

(٣٦) انظر: Edwards, R, "Who is hurt by procyclical mortality?", Social Science and Medicine, vol. 67:2051-2058 (2008).

(٣٧) انظر: Stuckler, D., Basu, S., Suhrcke, M., Coutts, A., and McKee, M, "The public health effect of economic crises and alternative policy responses in Europe: an empirical analysis", Lancet, vol. 374: 315-323 (2009).

(٣٨) انظر: Ryall, J, "Japanese suicides rise as world recession hits country's businessmen." (2009) <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/asia/japan/5273786/Japanese-suicides-rise-as-world-recession-hits-country-s-businessmen.html>

(٣٩) انظر: Medical News Today, "Samaritans report 25% increase in calls as financial crisis hits, UK" <http://www.medicalnewstoday.com/articles/123937.php>

(٤٠) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، توفير التعليم للجميع: تقرير المرصد العالمي لعام ٢٠٠٩، اليونسكو (باريس).

إلى مشاكل من قبيل التمييز بين الجنسين، وأوجه التفاوت في الدخل والاستبعاد وانعدام فرص الوصول إلى المرافق التعليمية.

٥٦ - ويمكن أن يفضي اقتران تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدل الفقر وتزايد ضغوط الميزانية إلى تقويض المكاسب التي تحققت في العقد الماضي. ويمكن أن تُحرم نظم التعليم في جميع أنحاء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من حوالي ٤,٦ بلايين دولار سنوياً من الإنفاق العام في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، كنتيجة مباشرة للأزمة^(٤١). وعلاوة على ذلك، يقدر البنك الدولي العدد الإضافي من الطلاب الذين يمكن أن يفشلوا في إكمال الدراسة الابتدائية في عام ٢٠١٥ بسبب الأزمة بنحو ٣٥٠.٠٠٠ طالب. وفيما يتعلق بالبلدان التي ألغت الرسوم المدرسية، يحتل ألا تكون الأزمة قد أثرت في معدل الالتحاق بالمدارس والانقطاع عنها. ومع ذلك، ربما تأثرت جودة التعليم بسبب التخفيضات في توفير اللوازم المدرسية الأساسية من قبيل الكتب وتوظيف المدرسين واستبقائهم.

٥٧ - وتبين دراسة استقصائية شملت ٤٣ بلداً أجرتها الرابطة الدولية للتعليم بشأن تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على التعليم أن تأثير التعليم كان ملموساً إلى حد بعيد في بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية وبعض البلدان الآسيوية. ولئن كان تأثير الأزمة هامشياً في أجزاء أخرى من العالم، فقد كان لا يزال يتكشف في بلدان أخرى عند إجراء الدراسة^(٤٢). وفي البلدان الفقيرة والبلدان الخارجة من النزاعات، لم يكن عزل الآثار المترتبة على الأزمة المالية أمراً يسيراً لأن النظم التعليمية في هذه البلدان كانت تواجه قبل وقوع الأزمة تحديات عديدة.

٥٨ - وتنتقل الآثار الرئيسية للتباطؤ الاقتصادي العالمي إلى قطاع التعليم من خلال تخفيض اعتمادات الميزانية الحكومية المرسودة للتعليم. وشهدت الالتزامات المتعلقة بتقديم المعونة للتعليم ركوداً في الآونة الأخيرة، بعد سنوات من الزيادة^(٤٣). ولا تزال الآثار المترتبة على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في قطاع التعليم غير واضحة في العديد من البلدان النامية.

(٤١) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، توفير التعليم للجميع: تقرير المرصد العالمي لعام ٢٠١٠: الوصول إلى المهمشين، اليونسكو (باريس).

(٤٢) انظر: Education International, "The global economic crisis and its impact on education" of the EI Survey on the Impact of the Global Economic [http://download.eiie.org/Docs/WebDepot/Report\(Crisis on Education en pdf\)](http://download.eiie.org/Docs/WebDepot/Report(Crisis on Education en pdf)

بيد أن التخفيضات المسجلة في المعونة الدولية قد أثرت في بلدان من قبيل نيكاراغوا، مما اضطر بعض الآباء لإخراج أبنائهم من المدارس^(٤٣).

٥٩ - وفي البلدان النامية التي لديها نسبة كبيرة ومتزايدة من الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس، يمكن أن يؤدي انخفاض الإيرادات الحكومية إلى إبطاء وتيرة توسيع نطاق الوصول إلى المدارس، وبناء المزيد من الفصول الدراسية، وتدريب المعلمين وتوظيفهم. ويمكن أن تتأثر أيضا الجهود المبذولة لتحسين جودة التعليم على جميع المستويات. وهناك أيضا مخاوف من أن يؤدي ارتفاع مستويات البطالة وتكاليف الغذاء إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية للأسر المعيشية، مما سيؤثر سلبا في قدرة الأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض على دفع ثمن السلع والخدمات، بما في ذلك التعليم. وربما اضطرت الأسر المعيشية المتضررة لإبقاء أبنائها خارج المدارس. وربما قامت الأسر الفقيرة بإخراج أبنائها الأكبر سنا من المدرسة للمساهمة في زيادة دخل الأسرة ليعملوا في قطاع العمالة غير المستقرة أو في المزارع الأسرية.

٦٠ - وقد كان تأثير الأزمة الاقتصادية في قطاع التعليم شديدا أيضا في البلدان المصنعة نتيجة لانخفاض مستويات الضرائب العامة. وفي أمريكا الشمالية، تم تجميد التوظيف في معظم الكليات والجامعات، وفُرضت تخفيضات في المرتبات والاستحقاقات والتكاليف التشغيلية الأخرى^(٤٤). وقام العديد من حكومات الولايات الأمريكية بخفض التمويل المخصص للمدارس، مما أدى إلى تسريح المدرسين وإلغاء بعض البرامج^(٤٥). ويُحتمل أن تكون الأزمة المالية قد جعلت التعليم العالي بعيدا عن متناول الأسر ذات الدخل المنخفض. وكشفت دراسة استقصائية أجرتها الرابطة الدولية للتعليم أيضا أن الركود الاقتصادي العالمي قد أسفر عن تخفيضات جديدة في تمويل قطاع التعليم في جميع أنحاء أوروبا. وتشمل هذه التخفيضات خفض المرتبات والتكاليف الإدارية والرأسمالية.

زاي - التكامل الاجتماعي

٦١ - تمثل فترات الركود الاقتصادي عموما نذير شؤم للفئات الاجتماعية التي تعيش على هامش القوة العاملة أو النسيج العام للمجتمع. وبالتالي، يمكن أن يكون بلوغ الأهداف المتمثلة في تحقيق التماسك والتكامل الاجتماعيين سواء داخل المجتمعات وفيما بينها قد أصبح

(٤٣) انظر: José Adán Silva, "Nicaragua: universal primary education still far off", Inter Press Service, (1 April 2009). <http://ipsnews.net/news.asp?idnews=46354>.

(٤٤) انظر: [http://indiabudget.nic.in/ub2009-10\(I\)/ubmain.htm](http://indiabudget.nic.in/ub2009-10(I)/ubmain.htm).

(٤٥) انظر: National Education Association, "Impact of economic crisis on education reports from selected states". <http://www.nea.org/home/30145.htm>.

أكثر صعوبة نتيجة لتأثير الأزمات العالمية المتقاربة. وبوجه خاص، سيؤدي استمرار البطالة الطويلة الأجل في صفوف الشباب وفئات اجتماعية أخرى إلى زيادة صعوبة إدماج هذه الفئات في المجتمع. فزيادة التنافس على الخدمات العامة، في الوقت الذي تجري فيه تخفيضات كبيرة في تمويل التعليم والرعاية الصحية والنقل العام ورعاية الأطفال وبرامج تدريب اليد العاملة في السوق، يمكن أن تفضي أيضا إلى تقويض الجهود الرامية إلى إدماج الفئات المستبعدة والمهمشة. وقد كان توفير هذه الخدمات في صلب برامج الرعاية الاجتماعية في أوروبا. بيد أن الحكومات في جميع أنحاء أوروبا بدأت تركز على تخفيض عجز ميزانياتها، ومن ثم كان احتمال أن تؤدي تدابير التقشف التي تتخذ إلى تقويض السياسات الاجتماعية وبرامج الرعاية الاجتماعية التي تقوم بدور محوري في تعزيز التكامل الاجتماعي في جميع أنحاء المنطقة.

٦٢ - وفي البلدان النامية، سيؤدي تناقص الإيرادات الحكومية، إلى جانب نقص موارد قطاعات الخدمات العامة وعدم كفاءتها، إلى زيادة صعوبة معالجة أوجه التفاوت الأفقية والعمودية. والفئات المهمشة التي كثيرا ما تعترضها عقبات جغرافية وإدارية أكبر في سعيها للوصول إلى الخدمات العامة والهياكل الأساسية قد تواجه تراجعاً في ما قد يكون لديها من فرص محدودة للوصول إلى تلك الخدمات نتيجة لقيام الحكومات بخفض النفقات الاجتماعية والاستثمارات في الهياكل الأساسية العامة. ويمكن أن يكون فقدان الوظائف قد زاد من احتمال أن تصبح الفئة العاملة الفقيرة معزولة بصورة مطردة عن الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية التي قد تكون مؤهلة للاستفادة منها في القطاع الرسمي.

٦٣ - وتجنح التوترات الاجتماعية أيضا إلى أن تصبح أشد أثناء الأزمات بسبب تزايد أجواء التنافس على فرص العمل والموارد العامة المتناقصة. وكما ذكر أعلاه، فقد أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تنظيم احتجاجات جماهيرية واسعة النطاق في أكثر من ثلاثين بلدا. وقد تزايد مشاعر العداء تجاه المهاجرين نتيجة لتضاؤل فرص العمل.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٤ - أدت الأزمات العالمية المتقاربة إلى خفض وتيرة جهود الحد من الفقر وتفاقم الأمن الغذائي في البلدان الفقيرة. وتراجعت أيضا المكاسب التي تحققت في العقد الماضي في مجال توفير العمل اللائق بينما أصبح بلوغ هدف التكامل الاجتماعي أبعد منالاً من ذي قبل.

٦٥ - على الرغم من أن أزمة الغذاء والطاقة والأزمة الاقتصادية العالمية سوف تنقضي، فإن تأثيرها على التنمية الاجتماعية سيبقى لوقت طويل. وكما أظهرت التجربة المكتسبة من الأزمات السابقة، فإن استعادة المكاسب المفقودة في مجال مكافحة الفقر والجوع يمكن أن تستغرق عدة سنوات حتى في حالة استعادة النمو الاقتصادي بشكل سريع نسبياً بعد الأزمة.

٦٦ - وعلاوة على ذلك، فإن الأزمات الدورية من هذا النوع ستحدث مرة أخرى. ومن المرجح أن تتضاعف آثارها بفعل تأثير التغير الجاري في المناخ والتهديدات الناشئة الأخرى. ولذلك ينبغي أن تفكر البلدان بجرأة في أنجع السبل لمنع وقوع الأزمات، وفي حالة وقوعها فعلا، ينبغي أن تكون البلدان قادرة على إدارتها بطريقة أفضل من خلال اعتماد سياسات وتدخلات فعالة، من قبيل سياسات الاقتصاد الكلي المعاكسة للدورات الاقتصادية، وخطط ضمان العمل، والتحويلات النقدية، والحماية الاجتماعية الشاملة للجميع. وسيطلب ذلك مزيدا من التعاون الدولي بشأن طائفة واسعة من المسائل التي تتراوح بين الإدارة المالية والاقتصادية العالمية وتغير المناخ. وسيطلب ذلك أيضا من الحكومات وشركائها الإنمائيين مواصلة الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر والحرمان بجميع أشكاله.

٦٧ - وسيكون من المهم كذلك توفير الحماية لجميع الضعفاء من أفراد المجتمع من خلال توفير الحماية الاجتماعية الشاملة، فضلا عن إتباع سياسات إنمائية تعزز التكامل الاجتماعي. وينبغي إيلاء أولوية عليا لمعالجة ارتفاع مستويات البطالة في صفوف الشباب والفئات المهمشة الأخرى إذا أريد لهذه الفئات ألا تنقطع صلتها بسوق العمل الرسمي. وسيطلب ذلك اعتماد تدخلات كفيلة بتحسين مهارات النساء والشباب وقدرتهم التنافسية. وسيتوقف تحقيق النجاح في هذه المجالات على الحيز المالي والسياساتي المتاح للبلدان النامية.

٦٨ - وعلاوة على ذلك، ينبغي إعادة توجيه السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مع التركيز على الأشخاص والنمو المستدام والتغيير الهيكلي. وفي المدى القصير، ينبغي توجيه الاعتبار الرئيسية في مجال السياسات صوب كفاءة الانتعاش الاقتصادي المستدام، وتوفير المساعدة الغذائية والتغذوية في حالات الطوارئ للمحتاجين إليها، وتعزيز الإنتاجية في المناطق الريفية، وإيجاد فرص العمل اللائق من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء وتوسيع الهياكل الأساسية العامة.

٦٩ - وينبغي أن تعمل الحكومات الوطنية وشركاؤها الإنمائيون على زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في قطاع الزراعة. إذ ستساهم هذه الاستثمارات في تعزيز الإنتاجية الزراعية، وتوليد إيرادات من الصادرات وتخفيف حدة الفقر والجوع من خلال خفض التكلفة الحقيقية للمواد الغذائية وزيادة الدخل الحقيقي لأصحاب المزارع الصغيرة.

٧٠ - وبالإضافة إلى إعادة صوغ استراتيجيات التنمية، ثمة حاجة ملحة لإنشاء هيكل اقتصادي ومالي عالمي جديد أكثر قدرة على معالجة المخاطر البنيوية على الصعيدين المحلي والدولي. وسيطلب ذلك إصلاح طريقة عمل المؤسسات المالية وتعزيز التعاون العالمي.